التكامل الفعّال بين أنظمتنا التعليمية الثلاثة (٢)

(نماذج لتجارب بعض دول متقدمة)

● انطلاقاً من أهمية الموضوع سنتابع استكمال ماأشرنا إليه سابقاً على ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦١) لعام ٢٠٠٤م بشأن الانجاز النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م)، فيما يتعلق بالبند(٤) والذي نصه: على وزراء: التعليم العالي، والبحث العلمي والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني إعداد برنامج عمل تنفيذي يستهدف إعادة النظر في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية ونوعية التخصصات القائمة، بهدف تحسين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم المختلفة، بحيث تكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل وظروف الطلب القائمة لدى القطاع الخاص .. وقد تعمدت التكرار لنص القرار لأهميته، فقد كان ذلك القرار في تقديري صائباً في وضع النقاط على الحروف، والإشارة بالبنان الى الجرح النازف.

د. حسين عبادي الأشول❖

وكنا قد أشرنا إلى مضمون الآليات الاستراتيجية الثلاث ذات الصلة بتكامل أنظمتنا التعليمية الثلاثة وضرورة التنسيق فيما بينها، من حيث تصميم المناهج والبرامج التدريبية، والخطط المستقبلية، لما يحقق أهداف التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل، وتحدثنا في الحلقة الأولى عن مضمون الآلية الأولى وجدواها وهي (آليات تكامل التعليم الثانوي العام بالتعليم المهني، من خلال تصميم المناهج الدراسية والبرامج التدريبية، وفقاً للخطط التنموية وأهداف مجتمعنا اليمني ومتطلباته»، وموضوعنا اليوم سيكون عن الآلية الاجرائية الثانية وهي: (سياسات وتوجهات التعليم الثانوي العام والمهني والتقني بكل تخصصاتها وربطهما باحتياجات سوق العمل من خلال ربط المناهج وبرامج التدريب بعالم العمل والانتاج).

وقبل الدخول والتعمق في مضمونها وجداوها ... نحب أن ننوه إلى أن فكرة تكامل التعليم الثانوي بكل تخصصاته بالنسبة لنا يمثل تصوراً ورؤية مستقبلية منشودة وليست صعبة التنفيذ، وقد استشهدنا بتجارب دول متقدمة ومتطورة سبقتنا بمراحل كثيرة في هذا المجال ووصلت إلى ماوصلت إليه من التطور العلمي والتقني .. ولكن، منطقياً وعملياً، يجب أن نسأل أنفسنا مسؤولية من الاختلالات القائمة واستمرار تفاقمها في مجتمعنا التربوي والتعليمي، سواء في مايتعلق بضعف وعدم انسجام المناهج والبرامج التدريبية مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، أو غياب التنسيق بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومساهمة هذا السوق في التمويل والشراكة وتحديد احتياجاته من التخصصات المتنوعة، وكذلك في عدم قبول واستيعاب المخرجات التعليمية المهنية والتقنية.....الخ كل ذلك من الناحية المنطقية تتحمل مسؤوليته بدرجة أساسية وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، فذلك من صميم اختصاصاتها وأولويات سياستها التعليمية كوزارة مستقلة ذات سيادة مطلقة، ولها أهداف وخطط واستراتيجيات مستقلة ،وباعتبار أنها صاحبة الحق أكثر من غيرها في التعامل والتنسيق المباشر مع أرباب العمل الممثلين لسوق العمل ومتطلباته وتحديد احتياجاته من المهن والمهارات والتخصصات المتنوعة.

كما يفترض أيضاً أن هذه الوزارة هي التي تسعى جاهدة إلى التكامل والتنسيق مع التعليم الثانوي العام لصالحها بالضرورة، وتطويع خططها وبرامجها واستراتيجياتها في هذا الاتجاه، لأن مدخلاتها التعليمية والتدريبية هم مخرجات التعليم الأساسي للتعليم العام وهم أنفسهم طلاب المستوى الثانوي العام .. والغريب أن الاستراتيجية الجديدة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي تم مناقشتها في مجلس الشورى قبل أيام قليلة للأسف لم تتضمن مثل هذه الرؤى والتصورات ولم تشر أو تبين في خططها المستقبلية مثل هذه التصورات الهامة أو أن لديها خطة معينة توضح فيها آلية استقطاب مدخلات مؤسساتها التعليمية كاالتنسيق -مثلاً- مع التعليم العام في فتح قنوات ومسارات القبول لمخرجات التعليم الأساسي في مشروعية الانتقال الأفقي بين طلاب المراحل الثانوية لكلا النظامين وهذا يعني أنه لاتوجد لهذه الوزارة سياسة تعليمية وتدريبية واضحة توضح على أقل تقدير من أين ستستقبل مدخلات مؤسساتها المهنية والتقنية؟ وكيف؟ وبأي معيار؟

عدا الانتظار لمن يأتيها من باب الله من طلاب للتسجيل في مؤسساتها المهنية والتقنية .. أي الانتظار لمن لم يحالفه الحظ من الطلاب في التسجيل في أي مدرسة ثانوية عامة لسبب أو لآخر، أو لمن سمع أو علم بأن هنالك مسارا آخر يوازي المرحلة الثانوية يتمثل في المعاهد والمراكز المهنية والتقنية .. أو من الطلاب الضعاف الذين لايستطيعون استيعاب مناهج ومقررات الثانوية العامة ....الخ.

كل هؤلاء وغيرهم للأسف الشديد هم مدخلات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. آلا يمثل ذلك سبباً كافياً في التقليل من شأن هذا النوع من التعليم الحيوي الهام وتشويه واقعه وأهميته في الوسط الاجتماعي؟

أليست السياسة التعليمية لهذه الوزارة في خططها واستراتيجياتها وبعدها عن التنسيق مع التعليم العام والشراكة مع سوق العمل سبباً كافياً في تدني المستوى الأكاديمي والتدريبي لطلابها، وعدم استيعاب مخرجاتها التعليمية في مؤسسات سوق العمل والانتاج، فكانت النتيجة أن تحول غالبية مخرجاتها إلى بطالة أخرى تبحث عن عمل ... وأغفلت أونسيت هذه الوزارة أن دورها ومهمتها الأساسية هو التخفيف من وطأة البطالة التعليمية وتوفير فرص العمل لمخرجاتها التعليمية وذلك أضعف الإيمان .. تلكم بعض من الملاحظات أردنا أن نوردها بهدف وضع النقاط على الحروف وعدم خلط الأوراق .. حتى يعرف كل نظام تعليمي دوره الحقيقي في منظومة العملية التعليمية في بلادنا..

وفي سياق موضوعنا الأساسي وهو سياسات وتوجهات التعليم الثانوي العام والمهني والتقني بكل تخصصاتها وربطهما باحتياجات سوق العمل من خلال ربط المناهج وبرامج التدريب بعالم العمل والانتاج، فلابد من وجود ترابط وثيق بين المنهج المقرر وسوق العمل، إضافة إلى ذلك لابد أن تكون مواكبة مع الاحتياج الفعلي له مسايرة للتطور المتجدد والسريع.

وبداية نقول: إن العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية وسوق العمل هي علاقة عضوية أساسية. ولعل من الأخطاء التي شاعت خلال الفترة الأخيرة في عديد من الدول النامية، النظر إلى هذه العلاقة من جهة واحدة هي مدى المساهمة المادية لسوق العمل أو لأصحاب الأعمال في كلفة التدريب. بل نستطيع أن نقول إن هذا التركيز على الجانب التمويلي قد ساهم في فقد الثقة بين طرفي معادلة التشغيل، وأثر سلباً على باقي فرص التعاون والشراكة الفاعلة بينهما.

فالتعاون بين سوق العمل والجهات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب يأخذ صوراً متعددة، منها مساهمة أصحاب الأعمال في تحديد احتياجاتهم من التخصصات المطلوبة، وفي وضع البرامج والتخطيط للتدريب وفي متابعة تنفيذه وتقويم نتائجه، ،ومساهماتهم الفنية والمادية وعلى الخصوص المؤسسات المهنية والتقنية وكليات المجتمع أكثر المؤسسات التعليمية استيعاباً للمتغيرات والمستجدات في عالم العمل والانتاج.

فلاشك أن العامل الرئيسي في ضعف المناهج وبعدها عن متطلبات التنمية هو عدم ارتباطها بسوق العمل، ولمعالجة ذلك لابد من وضع السياسات والإجراءات العملية لربط المنهاج بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل الآنية والمستقبلية، وذلك عن طريق عقد اللقاءات للجان فنية مشتركة وفق تنسيق مسبق بين الوزارات الثلاث المكونة لنظامنا التعليمي سالفة الذكر، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ومن القطاع الخاص، ومن خلال ذلك سيتم تحديد الأهداف والمعرفة الحقيقية لاتجاهات سوق العمل ومستجداته واحتياجاته.

ولتحقيق ذلك هناك بعض المقترحات الاجرائية القابلة للتطبيق العملي وهي:

١- تشكيل وتفعيل المجلس الاستشاري:

لأجل المشاركة بفاعلية أكثر فإننا نرى تشكيل مجلس استشاري موسع من كل السلطات التعليمية الثلاث المشكلة لنظامنا التعليمي ككل، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، وأصحاب العمل والمؤسسات المهنية، فمن خلاله تبنى جسور الثقة والتواصل، ومن خلاله تعد الكوادر البشرية اليمنية القادرة على ضمان استمرار هذا الربط وتطويره.

إن مشاركة أصحاب الأعمال في وضع البرامج وفي التخطيط للتعليم وللتدريب ومتابعة تنفيذه وفي تقويم نتائجه، وتحديد احتياجاتهم من التخصصات المطلوبة إلى جانب المساهمة الفنية والمادية في التنفيذ تضمن لنا الربط المنشود مع سوق العمل. فأصحاب الأعمال هم أنفسهم الذين يشكلون سوق العمل، وفي نفس الوقت نضمن مواقع عمل لمخرجاتنا التعليمية، وإذا ماتم تمثيلهم بشكل صحيح فإن مصلحتهم ذاتها تكون في الارتقاء بالمناهج وببرامج التدريب وربطها بسوق العمل. وفي العادة تكون مشاركتهم إما استشارية أي يبدون آراءهم وينقلون خبراتهم ويترك القرار للمؤسسات التعليمية ذاتها.

٢- إنشاء وحدة خاصة أو قاعدة لبيانات سوق العمل:

من الضروريات اللازمة التفكير بإنشاء قاعدة لبيانات سوق العمل ومتطلباته وهذا المشروع الهام يفترض أن يتبناه المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ضمن التنسيق والتشاور مع شركاء التعليم في إطار المجلس الاستشاري السالف الذكر، مع تأكيد أن مثل هذا المشروع كان يجب أن يكون جاهزاً من وقت مبكر، وأن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني تكون قد أنشأته كأول عمل لها منذ قيامها متضمناً كل بيانات سوق العمل ومتطلباته، ومثل هذه المشاريع لاتبنى لتكون مزاراً للزائرين ودعاية، بل لابد من قيامها بواجبها الأساسي في دعم متخذي اقرار وواضعي الخطط والبرامج، من خلال تزويدهم بتحليل علمي قائم على البيانات والاحصائيات الدقيقة المتوفرة والتي يتم تحديثها بشكل دائم. وحولنا في الدول العربية أمثلة ناجحة لمثل هذه القواعد ولدورها في مساندة متخذي القرار. ولابد من ربط هذا المشروع الهام بمكاتب العمل في المحافظات بحيث تغذيه بالبيانات اللازمة بحيث يمكن الاستفادة منها.

٣- إنشاء وحدة خاصة بالدراسات التتبعية للخريجين:

لاشك أن الفصل في الحكم على مدى نجاح آليات الربط بين المناهج والبرامج التدريبية في المؤسسات التعليمية وسوق العمل سوف يتمثل أولاً وأخيراً في حصول الخريج على العمل الذي تخصص ودرب من أجله، وأيضاً قدرته على القيام بمتطلبات هذا العمل بشكل صحيح، أي أن المصدر الأول للبيانات يكون الخريج نفسه.

من هنا أصبحت الدراسات التتبعية للخريجين أداة هامة لجمع بيانات واقعية عن المخرجات التعليمية، وحجم البطالة منها للذين لم يجدوا فرص عمل، وعن سوق العمل وفرص التشغيل ومدى نجاح التدريب العملي لمتطلبات السوق وملاءمة المنهج وأساليب التدريب العملي وغيرها.

٤- نظام الاختبارات والتقويم:

من بين ماتعاني منه أنظمتنا التعليمية قيام المؤسسات التعليمية والتدريبية بمختلف المراحل التعليمية بتقويم الخريجين ومنحهم الشهادات بمعزل عن سوق العمل واحتياجاته ونعني بدرجة أساسية المؤسسات المهنية والتقنية التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني. وقد سبب ذلك ويلات كثيرة أهمها التدني في نوعية المخرجات التعليمية، ومستوى التحصيل الأكاديمي والعلمي للطلاب بسبب غياب التطبيق العملي، في مواقع العمل على نوع المهن والمهارات المختلفة في سوق العمل، وكذا شحة توفر الآلات والأجهزة الخاصة بالتدريب والاعتماد على التعليم النظري على حساب التطبيق العملي، وبقيت هذه المؤسسات تمنح الشهادات، ففقدت هذه الشهادات مصداقيتها وازدادت القطيعة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وسوق العمل المتطور والمتجدد باستمرار.

ومما يجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن التخطيط التعليمي المرتبط بالتنمية الاقتصادية والمواكب لأهداف المجتمع ومتطلباته، والملبي لاحتياجات سوق العمل، قد انتهجته بعض دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها اليابان، والدول المعروفة بالنمور الآسيوية، وبعض الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حققت مايسمى بالتعليم الانتاجي، ولنأخذ بعض نماذج منها للاستفادة من سياساتها وتوجهاتها في ربط التعليم الثانوي العام والمهني والتقني باحتياجات سوق العمل.

■ نماذج لتجارب بعض دول متقدمة:

تجربة اليابان -مثلاً- شهدت المناهج الدراسية للتعليم الثانوي بكل تخصصاته تعديلات وتطورات تهدف إلى مواكبة التغيرات الجارية للهيكل الصناعي ونظام الاستخدام، بحيث تتجاوب مع المتغيرات والتطورات الثقانية المعاصرة في سوق العمل، ومنها إدخال مادة دراسية تسمى (دراسة مشروع)، وتعد مادة إلزامية لجميع مراحل التعليم الثانوي المتخصص ماعدا التمريض، ومن أمثلة محتويات هذه المادة صناعة السيارات والصناعات الالكترونية، والبحث في الأعمال الحرفية التقليدية، وتدريب عملي في مصانع السيارات وغيرها من المصانع المختلفة في سوق العمل.

أما بالنسبة لتربية الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتمدت على هذه الآلية وفق برنامجين هما:

١- برامج تبنى في المدرسة، ومن خلال شمول الأمور المتعلقة بالمهنة والعمل ضمن المناهج الدراسية، وتشمل البرامج المتكاملة وبرامج الإعداد التقاني.

٢- برامج تتعلق بأخذ التلاميذ خارج المدرسة (إلى مواقع العمل) والتي يطلق عليها (برامجها خبرة العمل) أو (التعليم المستند إلى العمل)، ويتم التطبيق في مواقع العمل نفسها.

كما تعتمد نصف المدارس الثانوية الأمريكية على برامج التعليم التعاوني وتتمثل استراتيجية هذا البرنامج في الآتي:

– توفير فرص عمل جزئي للتلاميذ في مؤسسات سوق العمل خلال سنوات الدراسة في حقل التخصص المهني.

– تشرف إدارات المدارس الثانوية على إدارة وتنظيم هذا التعليم كجزء من برامج التعليم المهني فيها.

– يتم التعاون والتنسيق بين المدرسة ومؤسسات سوق العمل في التخطيط والتنفيذ، حيث يقوم المدرسون بزيارة التلاميذ في مواقع العمل، وهو مايربط خبرات سوق العمل في حقل التخصص مع برامج التعليم الثانوي وهي من أكثر البرامج انتشاراً أو ذات فاعلية.

– الاهتمام بالبرامج الانتاجية المدرسية التي يقوم التلاميذ فيها بإنتاج بضائع للبيع أو تقديم خدمات للمجتمع من خلال تطبيق معلوماتهم المدرسية وتطوير مهاراتهم المهنية بالقيام بإصلاحات كهربائية -سباكة- أجهزة الكترونية ...الخ، وهذا النوع من البرامج يناسب المجتمعات التي يتعذر فيها توفير فرص تدريبية مناسبة لقلة مواقع العمل فيها.

كذلك بالنسبة لتجربة ألمانيا في هذا السياق فقد اعتمدت في نهجها لهذه الآلية على البرامج التالية:

– النظام الثنائي (المزدوج) الذي يعتبر أحد أهم أنماط البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم الثانوي وسوق العمل ويتضمن تدريباً ميدانياً في مواقع العمل لمدة ٣-٤ أيام في الأسبوع ودواماً جزئياً في المدرسة لمدة ثلاثة أيام، ويشارك سوق العمل في تخطيط مناهجه وتنفيذها، ويلتحق بهذا النشاط أكثر من ثلثي التلاميذ المتخرجين من المدارس الأساسية الإلزامية. ويقبل الطلبة في هذا النظام بعد إكمال تسع سنوات دراسية إلزامية.

– المدرسة المهنية: مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد التعليم الإلزامي وتنفذ برامجها داخل المدرسة ومواقع العمل في سوق العمل.

– الثانويات الاختصاصية (المدرسة المهنية العليا): تنفذ هذه المدرسة ما لايزيد عن ٥٠٪ من مناهجها وبرامجها الدراسية والتدريبية في الورش التعليمية المدرسية، وينفذ الباقي في المصانع والمعامل لسوق العمل والانتاج.

– الثانويات الفنية: مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات (للصفوف ١١و١٢و١٣) وتشمل اختصاصات متعددة مثل: الاقتصاد، التقانة، الهندسة، الزراعة .. إضافة إلى إمكانية متابعة الدراسة الجامعية العليا لجميع التخصصات المطلوبة.

(●) عميد المعهد العالي المركزي للتدريب والتأهيل – بوزارة التربية..

تأملات قبل الحج

محمد الزبيدي

يتوافد حجاج بيت الله الحرام من كل حدب وصوب وقد تتجاوز أعدادهم المليونين، وهذا التقدير بحسب المواسم السابقة وعدد المسلمين- ولله الحمد- في تزايد وتجمع مليونين أو ثلاثة من المسلمين ومن أنحاء الكرة الأرضية فرصة من أهم الفرص، وذلك من حيث أنه لا يوجد أي مؤتمر أو محفل يصل عدد المشاركين فيه الى مثل هذا العدد الذي تجمعه أراضي الحرمين الشريفين، ولقد أعطى الله الأمة الاسلامية أربع ضمانات لعقيدتها وأمنها لو رعتها واهتمت بها وأعملتها، الأولى: القرآن الكريم وهو الدستور السماوي الذي ضمن الله بحفظه وصيانته من الزيف والتحريف ولم يستطع أي جبار أن يحدث فيه حرفاً واحداً أو يحذف منه حرفاً واحداً.

الثانية: الحج وهو الى جانب أنه ركن من أركان الاسلام وفريضة شرعية على المسلم القادر، وعلى المستطيع أن يؤديها مرة واحدة في العمر- مؤتمر سنوي لا تقوم بتنظيمه لجنة تحضيرية وإنما نظمته السماء مرة واحدة ليستمر بذلك النظام الى قيام الساعة، وضمانة الله في هذه تتمثل في هذا التجمع الكبير والضخم الذي لا يماثله أي تجمع في العالم، وبما أنه يضم ممثلي المسلمين في بقاع أرض الله المختلفة، فإن له وظائف غير اسقاط الفرض وهي التي يتم إسدال الستار عليها مع أن الله تعالى يخاطب ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام» ومعروف أن أي تجمع ينطوي على منافع دينية ودنيوية، فإذا كانت الجماعة في الصلاة تنطوي على تعميق الشعور بالأخوة والسواسية، وإذا كانت خطبة الجمعة التي تذكر المؤمنين بالله وتنطوي على الترغيب والترهيب ومناقشة الظواهر وأحوال المسلمين قد اجتزأت من صلاة الظهر ركعتين، فإن التجمع الذي تشهده البقاع المقدسة في الحرمين الشريفين لمعنى بمناقشة أحوال المسلمين وشئونهم وضرورة تضامنهم من باب أولى.

الثالثة: التجمع اليومي والانتظام في الجماعة خمس مرات في اليوم والليلة بما يقوي روابط الأخوة والتكاتف والتعاون والألفة على ذلك أكثر من أن تحصى وحسبنا قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : «مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى» وتذكير المشاركين في تجمع الحرمين الشريفين وعلى ثرى عرفات الطاهر المقدس ماهو إلا جزء من هذه المنافع علماً بأن التبادل التجاري منافع والنشاط الثقافي منافع والتعارف بين أصحاب الألوان والألسنة من المنافع، ولهذا جاءت هذه المنافع بصيغة النكرة وما يأتي بهذه الصيغة يوصف بالعظم أو العظمة فضلاً عن أن الجمع يعني الكثرة والتنوع، فهلاّ أدركنا هذا وعملنا به؟ أما إسقاط الفرض فقط فليس فيه سوى منفعة واحدة هي أداء هذا الركن من أركان الاسلام وما يتفضل الله تعالى به من مضاعفة أجور الأعمال في الحرمين الشريفين.

الرابعة: التجمع الاسبوعي لصلاة الجمعة وقد سبقت الاشارة الى أهمية خطبتي الجمعة وان الخطبتين بمثابة الصلاة ولهذا يقال قبل البدء بها «اسمعوا وانصتوا واعلموا أن الكلام محرم حال الخطبتين» والخطبة تذكير وتثقيف وتوعية للمسلمين، وقد ورد الوعيد العظيم لتاركها أي لتارك الجمعة المتلازمة بالخطبتين، وورد في الأثر أن الجمعة حج المسكين.

ان الأمم غير الاسلامية لتحسد المسلمين على مؤتمرهم السنوي الضخم في البقاع الطاهرة المقدسة، ولو كان لها مثل هذا التجمع لاستغلته لمنافعها، ونحن لا نطمع إلا أن يتذكر المسلمون حالة الضعف التي يعانون منها وهم اليوم يمثلون خمس سكان العالم ومع ذلك فقد سعت الصهيونية العالمية جاهدة لاغراء الأمم الأخرى على إلصاق لقب الارهاب بالمسلمين، وهو ما جعل الكثيرين من أبناء الأمة الاسلامية وخاصة الجاليات الموجودة في الدول الغربية وغيرها فضلاً عما يتعرض له المسلمون من هجمات شرسة، أفلا تستحق مثل هذه الأمور أن تناقش في تجمع المسلمين الكبير في البقاع المقدسة؟ حتى يزداد المسلمون معرفة بأحوالهم العامة وحتى يكونوا على قلب رجل واحد كما أراد الله لهم أن يكونوا معتصمين بحبل الله وأن يكونوا حقاً وصدقاً خير أمة أخرجت للناس؟ ويا حبذا لو قام العلماء والموجهون الذين يشاركون في ذلكم التجمع بشرح وتعريف أن هذه المنافع في خطابات ومحاضرات أسوة برسول الاسلام عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع لاسيما وأنه كان يقول في نهاية كل فقرة ليبلغ الشاهد منكم الغائب ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

كيف يستفيد العرب من منظومة البناء المعرفي؟

◁ تُعد حركة الحياة أو السعي كمفهوم أوسع من أهم مكونات حقيقة الوجود كونها إحدى المفردات التكوينية لقانون إلهي يعجز العقل البشري حتى عن فهم أو إدراك الشيء اليسير من ذلك المُدرك من العلاقات والعناصر التكوينية المتداخلة المشكّلة له ولأسباب الوجود في إطار المفهوم التعريفي لمكونات النظام الوجودي سواء في كينونته الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ....الخ، فهي نظم تكوينية يُفسر أداؤها منظومة قوانين تحكم استقامتها الوظيفية في الحفاظ على مضمون الاستمرارية الحياتية للكائن الحي.

د.علي صالح الحجري

ويبدو أن تفسير النظرية الاقتصادية للحركة أو السعي يمثل في المقابل أساس الظاهرة الاقتصادية برمتها كمفهوم علمي نظري وعملي يفرض حقيقة الحركة أو السعي كأساس للبقاء تعكسها ظاهرتا مايُطلق عليه الاقتصاديون بالندرة النسبية للموارد وتعدد الحاجات البشرية أو مايسمى بظاهرة عدم كفاية الموارد لإشباع جميع الحاجات الانسانية.

غير أن نتائج التفاوت بين الناس وخاصة في درجة الحركة أو السعي أدت وتؤدي إلى التفاوت بين الشعوب والأمم حيث أفرزت ، بدورها، حضارات بشرية متعاقبة ساهمت في إثراء الموروث البشري كنتاج طبيعي لكم تراكمي من المستوى المعرفي النظري والممارسي العملي متزامناً مع تغيرات مجتمعية متطورة رغم تباينها السببي في النشوء والانهيار ومدى مساهماتها النهضوية.

ولاشك أن المستوى الحياتي الحديث قد كشف للأجيال المعاصرة أهمية التأمل ومن ثم العمل بمستوى قيمي هادف منعكس خاصة في مجموعة قيم ذات معان محمودة منها الجدية والإخلاص والطموح وهي قيم متزنه حتماً لامتزاجها بمستوى معرفي متقدم يبرهن على أن هذه القيم المدعومة بالأسلوب العلمي في التناول لشتى الظواهر الحياتية تتصف بأنها كالسيف ذات حدين وفقاً للحجم أو المدى الممارسي لها من عدمه فإما أن تكون نتائجها التطور والرقي، وبالتالي بقناعة مغروسة في نفوس الأجيال تؤدي إلى وضع أسس مجتمعات متحضرة ذات ديناميكية حياتية طموحة المساهمة والمشاركة في صنع مستقبل إنساني مُشرق، أو قد تكون نتائجها التخلف والانجرار وراء كوابيس مجتمعية فتاكة مكوناتها عدم الجدية والاتكالية ومؤادها افتعال مفاهيم وسلوكيات تخدم زرع ظاهرة الاحباط قبل بلوغ استيعاب ظاهرة السعي مرحلة النمو حتى ولو شبه الكاملة في أجيال يُفترض فيها أنها لو تُركت لشأنها لمكنتها معطيات ظرفية مكانية وزمانية من تملك جرعة معرفية كافية بمستوى يحتم التأسيس المعرفي المستوعب لأهمية العمل بالمزيج المعرفي القيمي من أجل انطلاقة مجتمعية تنموية نهضوية مسلحة بعوامل تتجاوز في قوة دفعها مظاهر وعوامل ومقومات ظاهرة التخلف.

ولذلك فإن النجاح المجتمعي التحديثي المؤسس لسعي حياتي مجتمعي نهضوي يبدأ بتعميم مفاهيم وسلوكيات جوهرها ذلك المزيج القيمي المعرفي المؤدي إلى زرع القناعة لدى الأجيال بحتمية احترام، وبالتالي العمل بما تعلمته (الأجيال) من شتى أنواع العلوم وكذلك التعميق الفكري والوجداني لديها بأهمية احترام المجهود الأدائي الاستنتاجي عملاً بالضوابط العصرية المتمثلة في التميز الهرمي الأكاديمي وفقاً لمقاييس تكميمية متعارف عليها كالدرجة العلمية أو الخبرة أو العبقرية الفطرية المدعومة بالتفوق الأكاديمي ...الخ.

الكارثة التي يواجهها عالمنا العربي والإسلامي اليوم تتمثل في ضآلة الهامش إن لم يكن الاستبعاد الكامل لمنظومة وسائل التناول العلمي كأسس للتعاطي مع شتى الظواهر وللأسف اعتماد بدائل مبنية على العشوائية كأسس استنتاجية.

والنتيجة النهائية لهذا الطرح لمثل هذا النمط من الفهم والسلوك هو انتقاء أو فقدان الاستفادة من ذلك الوقع الإيجابي الصريح والضمني المعهود للكلمة المؤسسة علمياً أو المنطقية المقروءة أو المشاهدة أو المسموعة من حيث تأثيرها في دفع السلوك في اتجاهات مأترمي إليه من أسس بناء حضاري للفرد والمجتمع، فلم يعد لها (أي الكلمة) ذلك الكم المفترض من التأثير العملي رغم مايحمله المزيج القيمي العلمي من منطق مستنتج من معطيات وحيثيات وحقائق علمية صحية وصحيحة قضى كل من حمل قدراً منها جزءاً كبيراً من حياته في تتبع فهمها بهدف التأهل والرقي المعرفي إلى مستوى صناعة الطرح المفيد والهادف إلى تحقيق منجزات حياتية للفرد والمجتمع.

لقد وصلت أعراض الكارثة إلى أقصى حدودها من حيث الإهمال المجتمعي للكلمة المنطقية السوية المفيدة والأخذ بما هو مناقض لها وكأن هناك عداوة صريحة لكلمة المنطق العلمي المفيد أو كما الأستاذ/ محسن العيني في شهادته على العصر أنه وكما يبدو أن العرب قد فقدوا الإحساس بمعنى مايقرأونه.

وهذه في رأيي هي الأمّيّة المعاصرة والتي سنعود إلى تناولها مستقبلاً إن شاء الله.

آفاق

ولولا كثرة الباكين..!!

■ لا يزال العرب يحبون في مجال التعاون الجماعي، والعلّة ليست في النظم السياسية والاقتصادية وإنما في العقول وتلك القلوب المستريبة التي في الصدور.

وإذا ابتليت أمة بمثل هذا الوباء فإنها تأبى حتى الخير لنفسها وتستزيد من العناء وهي تدعو بأفعالها لا بأقوالها: ربنا باعد بين أسفارنا.. ويا له من بعاد وابتعاد سينتهي بنا في القارات الست وفي القطبين ولا عاصم من أمر الله.

نسمع ضجة بين الجن والآخر ولكننا لا نرى طحنا، وحالنا كحال المستجير من الرمضاء بالنار، فالألقاب والشكليات هي الشغل الشاغل لعرب اليوم الذين استنسخوا بالوفاء والتمام تجربة عرب الأندلس التي أقرفت الشاعر القديم الذي وجدها قبض الريح وباطل الأباطيل:

ممّا يزهدني في أرض أندلس ... القاب معتمد فيها ومعتضد
أسماء مملكة في غير موضعها ... كالهر يحكي انتفاخا صولة الأسد

وفي الجامعة العربية التي لا حول لها ولا طول فقد أكلتها ونخرتها سوسة الأرض كما نخرت عصا سليمان، تجري حفلات زار أحيانا لإخراج الجن من بؤس القرار العربي، وأحيانا تقام حلقات سحر حيث يقوم الحواة بإخراج الكتاكيت من آذان المجتمعين، لعل الله أن يهديهم من أمرهم رشدا.

فضل النقيب

ويبدو – والله أعلم – أن الوضع قد وصل إلى منعطف "فالج لا تعالج" والشعوب العربية لم تعد تتوقع شيئا ولا تصغي إلى شيء ولا تصدق بشيء بعد أن اكتشفت وتيقنت منذ زمن طويل أن الجماعة يوقدون النار على حجارة يطبخونها، حتى تنام الأمة على أمل الشبع تيمنا بجدتهم التي اكتشف حيلتها الحكيمة سيدنا عمر بن الخطاب.

في زمن "المانشيتات" باللون الأحمر المبشر بالوحدة وبالإشتراكية، من «كل حسب عمله ولكل حسب حاجته "و" أمة عربية واحدة.. ذات رسالة خالدة، والبيان رقم واحد يضيء ليل الكادحين، كان الطفل العربي الذي لازال في بطن أمه يرقص طربا مع الراقصين، قبل أن تكشف الخيبات عن وجهها البشع، ويتردى كل شيء إلى الحضيض.

الزمن يضحك منا كما يضحك اهل الزمن.. لم نستطع أن نقر حتى قانون التصويت بالأغلبية للخروج من عنق الزجاجة، وصارت أضعف حلقة في السلسلة تتحكم بحركتها كلها، وربما كانت مخترقة أو عميلاء.

أعمى يقود بصيرا لا أبا لكم ... قد ضل من كانت العميان تهديه

منذ احداث ١١ سبتمبر الفاجعة زادت الضغوط على العرب وتفاقمت التهديدات، وكثرت النصائح والتوجيهات، والنظم تارة تغزو وتارة تكر ولكن "محلك سر" وقد اصبح الصيادون على ثقة بأن الفريسة تقترب من الشباك المنصوبة وقد أجهدها الطراد وليس أمامها مجالا للهرب، ولم يعد سوى الاتفاق على تقاسم لحمها وجلدها، كما فعلوا مع تركيا التي وصفوها ذات يوم بأنها رجل أوروبا المريض حين كانت امبراطورية إسلامية تنافس بريطانيا وفرنسا والنمسا، والمجر، ثم أطلقوا على ذلك المريض رصاصة الرحمة التي تطلق على الجياد الجريحة.

على كل حال ليس أمام الشعوب العربية الجريحة إلا أن تردد في هذه الظلماء ما قالته الخنساء في رثائها لصخر:

ولولا كثرة الباكين حولي ... على قتلاهم لقتلت نفسي

اعتزاز الشعب بالقائد

● بدون أية مغالاة أو مجاملة .. اقولها بكل صدق وامانة بأن الله جل شأنه انعم على اليمن ارضا وشعبا بالاخ المناضل علي عبدالله صالح ليقود السفينة اليمنية الى بر الامان .. ويواصل قيادة المسيرة لتحقيق آمال وطموحات الشعب اليمني .. وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها اثبتتها الاحداث التي شهدتها اليمن خلال الستة والعشرين عاما الماضية .

فلقد جاء الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح في موعده مع القدر يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م والبلاد تعاني من صراعات وازمات سياسية واقتصادية مريبة .. لم يجرؤ حينها احد من القيادات السياسية والعسكرية تحمل مسؤولية القيادة السياسية ، ولكن المناضل الوطني الجسور علي عبدالله صالح تحملها بكل شجاعة وامانة وانطلق بقلب نابض بالايمان والمحبة والتسامح .. وعقل راسخ بالحكمة والاتزان فأخرج البلاد من تلك الصراعات والازمات .. ثم واصل وعلى مدى ٢٦ عاما قيادته الحكيمة للبلاد حيث شهد الوطن اليمني في عهده الميمون اعظم الانجازات والمكاسب الوطنية التي لا ينكرها الا جاحد .. فقد تمت اعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. وفي ظل دولة الوحدة اصبح الشعب ينعم بالنهج الديمقراطي الحقيقي .. والانجازات الوطنية التي يصعب على الانسان حصرها والمتمثلة في المشاريع التنموية والخدمية الشامخة والتي تتحدث عن نفسها في كل شبر من ارض الوطن اليمني الكبير .

عميد / علي علي يعقوب

وعلى الصعيد الخارجي فان السياسة الخارجية الصائبة في بلادنا قد أكسبتها احترام مختلف دول العالم وجعلت الجمهورية اليمنية عاملاً استقرارياً رئيسياً في المنطقة نتيجة للجهود التي بذلها الاخ الرئيس القائد الوفي علي عبدالله صالح الذي اعتمد النهج السلمي القائم على الصراحة والوضوح وتغليب المصالح العليا لبلادنا وتبادل المنافع كقاعدة أساسية للتعاون بين بلادنا والاشقاء والاصدقاء .

ولذا ومع اطلالة صباح كل يوم وحدوي على وطننا اليمني الغالي تتعاظم افراح الشعب واعتزازه الكبير بقائده الرمز علي عبدالله صالح ، صانع التحولات التاريخية الذي يواصل جهوده الوطنية المخلصة لتحقيق المزيد من آمال وتطلعات الجماهير اليمنية التي تكن له كل الحب والوفاء والعرفان .. فما اعظمه من تلاحم وثيق بين القائد والجماهير التي تحرص على ترسيخ الوح